مُقَدِّمة النووي

في علوم الحديث

وهي مقدمة على صحيح مسلم

رتبها وهذبها وعلق عليها

سعد الدين بن محمد الكبي

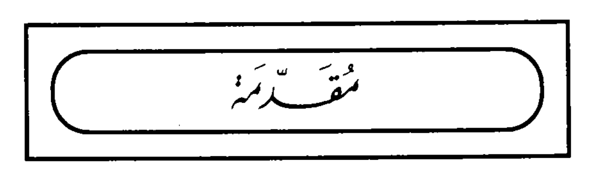
المكتب الإسلامي

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٦م

المكتب الإسلامي

بيروت : ص.ب : ١١/٣٧٧١ - هاتف : ٤٥٦٢٨٠
دمشق : ص.ب : ١٣٠٧٩ - هاتف : ١١١٦٣٧
عمّان : ص.ب : ١٨٢٠٦٥ - هاتف : ٦٥٦٦٠٥



إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

أما بعد،

فإن الإمام النووي رحمه الله، من العلماء الجامعين، والمتقنين البارعين، الذين حبسوا أنفسهم على العلم، فحصَّل بذلك مرتبة رفيعة، وصدق فيه وأمثاله قول رب العالمين: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴿٢٤﴾﴾[1].

ومن حق هذا العالم على المسلمين، وعلى طلاب

---

(١) سورة السجدة.

العلم منهم خاصةً، أن يهتموا بما تركه من علم متين، وتراثٍ ثمين، مدارسةً، وتحقيقاً، وتهذيباً، ونشراً، ليعم نفعها المبتدئين منهم والمتوسطين، كما انتفع قبلهم العلماء الخاتمين، خاصةً، وقد عزَّ طالب العلم في هذا الزمان، فهو: «عملة نادرة»، و «سحابة صيف»، و «شمس الشتاء»، ثم إن وجد فزاده خفيف، يشبع من ورقاتٍ تسمَّى في هذا الزمان «كتيّبات»، وقصرت همته عن قراءة المطوّلات، والشروح من أصناف العلوم والمصنفات، ثم يظن ـ وما أبرئ نفسي ـ بما حوى من كلمات، وقرأ من ورقات، أنه يناطح صاحب «متن الورقات»، لكن. . . إن أدمن النظر بعد ذلك في سِيَر أولئك الأعلام الأفذاذ الأبطال، يعلم من نفسه أنه: ورقة في «كنَّاش»[1] النووي.

ولما عزمت على قراءة شرح النووي على صحيح مسلم، رأيت أن أستعين بالكتابة ليسهل عليَّ الفهم، ويهون لي الحفظ، ولما أن قرأت المقدمة، وجدتها مصنفاً مستقلاً تصلح لأن تفرد فتكون كالمقدمة في علم

---

(١) الدفتر الصغير الجامع لشتات العلوم، وقد استعملها الشيخ بكر أبو زيد حفظه الله في كتابه الممتع: «حلية طالب العلم» صفحة (٥٢) طبع دار ابن الجوزي.

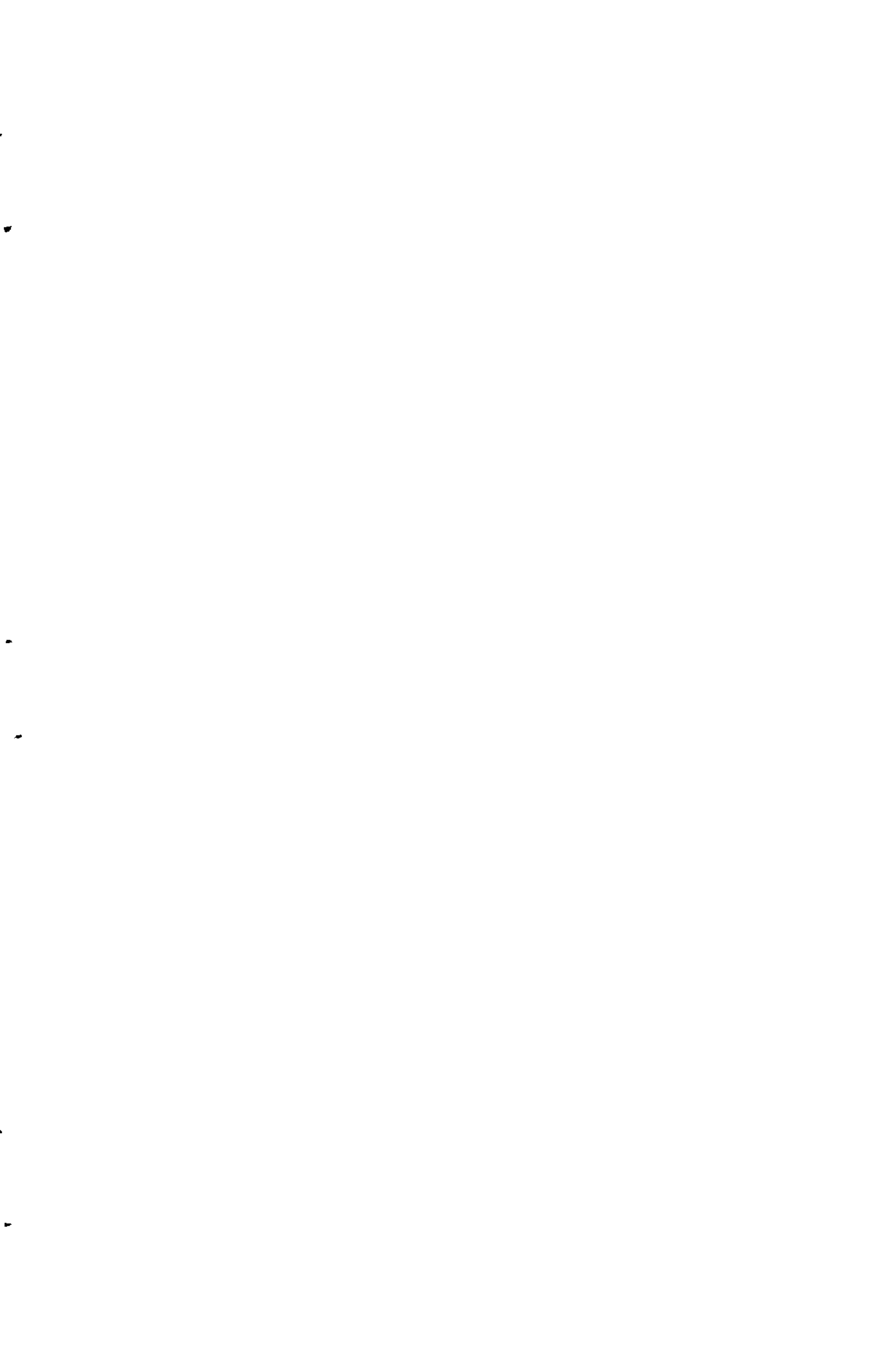
الحديث، خاصةً وإني هذَّبتها على طريقة التعريف والتقسيم، مما يناسب طلاب العلم ـ أمثالي ـ في هذا الزمان.

والله المسؤول أن ينفع بها، ويكتب لي الأجر والثواب.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وحزبه.

وكتبه

سَعْدالدّين بن محمّد الكبّي



عملي في هذه الرسالة

١ ـ قمت بتهذيبها وترتيبها على طريقة التعريف والتقسيم.

٢ ـ علَّقت على بعض المواضع منها بما يتناسب مع بقاء حجمها صغيراً، وقد علَّقت عليها مستعيناً بالله رب العالمين، ثم ببعض الكتب والمصنفات، مثل: «مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث،»، و «النكت» لابن حجر، وبـ «متن البيقونية»، وبكتاب الشيخ الطحان «تيسير مصطلح الحديث»، وشرح شيخنا العلاَّمة محمد بن صالح العثيمين على كتابه: «الأصول من علم الأصول»، وفي الحديث: بكتب العلاَّمة المحدث الألباني في حكمه على الأحاديث حفظه الله.

٣ ـ ترجمت للإمام النووي رحمه الله.

٤ ـ مقدمة قصيرة.

٥ ـ فهرست للمواضيع في آخر الرسالة.

والحمد لله أولاً وآخراً.

ترجمة الإمام النووي

اسمه:

هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن حزام بن محمد بن جمعة، محيي الدين أبو زكريا النووي ثم الدمشقي الشافعي.

ولادته:

ولد بنوى، سنة إحدى وثلاثين وستمائة، في المحرم، ونوى قرية من قرى حوران، جنوب دمشق، وقدم الشام سنة تسع وأربعين. وكانت أكثر إقامته بمدرسة الحديث النورية الصغرى، وما زالت عامرة في سوق العصرونية شرقي قلعة دمشق.

طلبه للعلم:

حفظ القرآن، ثم التنبيه في أربعة أشهر ونصف، وقرأ ربع العبادات من المذهب الشافعي في بقية السنة، ثم لزم المشايخ تصحيحاً وشرحاً، فكان يقرأ في كل يوم اثنا عشر درساً على المشايخ.

قال النووي:

وخطر لي أن أشتغل في الطب، فاشتغلت في كتاب القانون، وأظلم قلبي، وبقيت أياماً لا أقدر على الاشتغال، فأشفقت على نفسي، وبعت القانون فنار قلبي.

زهده وورعه:

كان من الزهّاد والعُبَّاد، كثير الورع والتحري والانجماح عنَ الناس، كان غالب قوته مما يحمله إليه أبوه من نوى. وملبسه ثوب خام، وعمامته سبجانية صغيرة، لم يبال بخراب الدنيا إذا صَيَّر دينه رَبعاً معموراً.

تدريسه:

ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، ودرَّس في غيرها.

تعبده:

كان لا يضيع شيئاً من أوقاته في ليلٍ ولا في نهار، حتى في الطريق، وكان يمتنع من أكل الفواكه والخيار. ويقول: أخاف أن يرطب جسمي ويجلب النوم.

وحج مدة إقامته بدمشق، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر للملوك وغيرهم.

مصنفاته:

اعتنى بالتصنيف، فجمع شيئاً كثيراً، منها ما أكمله، ومنها ما لم يكمله، فمما كمله:

شرح مسلم - الروضة - المنهاج - رياض الصالحين - الأذكار - التبيان - تهذيب الأسماء واللغات - وغير ذلك.

ومما لم يتممه: شرح المهذب، الذي سمّاه: المجموع، وصل فيه إلى كتاب الربا، فأبدع فيه وأجاد، وأحسن الانتقاد، وحرر فيه الفقه في المذهب الشافعي وغيره، وحرر الحديث، والغريب، واللغة.

وفاته:

توفي ليلة أربع وعشرين من رجب من سنة ستة وسبعون وستمائة، بنوى، ودفن هناك، رحمه الله تعالى وأجزل له الأجر والثواب[1].

---

(١) راجع ترجمته في البداية والنهاية، وتذكرة الحفاظ للذهبي، وطبقات الشافعية.

[مقدمة النووي
في علوم الحديث]

سلسلة الإسناد من خصائص الأمة:

[قال النووي رحمه الله]:

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه الله:

اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود منها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات ما يُروى، وإنما المقصود بها إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة زادها الله كرامة.

الكلام على الصحيحين

الموازنة بين البخاري ومسلم:

١ ـ اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الصحيحان.

٢ ـ البخاري ومسلم تلقتهما الأمة بالقبول.

٣ ـ البخاري أصحهما وأكثرهما فوائد ومعارف ظاهرة وغامضة.

٤ ـ مسلم كان يستفيد من البخاري، ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث.

٥ ـ ترجيح البخاري هو المذهب المختار الذي قاله الجماهير.

٦ ـ قال أبو علي الحسين بن علي النيسابوري ـ شيخ الحاكم ـ: كتاب مسلم أصح، ووافقه بعض شيوخ المغرب، والصحيح الأول.

٧ ـ مما ترجّح به كتاب البخاري: أن مسلماً رحمه الله

كان مذهبه أن الإسناد المعنعن[1] له حكم الموصول[2] بـ سمعت بمجرد المعاصرة.

٨ ـ البخاري لا يحمله على الاتصال حتى يثبت اجتماعهما، وهذا يرجح كتاب البخاري.

٩ ـ كتاب مسلم أسهل متناولاً، لأنه جمع لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه.

١٠ ـ البخاري يذكر الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه.

١١ ـ جماعة من المتأخرين غلطوا فنفوا رواية البخاري أحاديث هي موجودة في صحيحه في غير مظانها

---

(١) يأتي تعريفه بعد، إن شاء الله تعالى.

(٢) الموصول: ويقال له: المتصل، قال البيقوني رحمه الله:

وَمَا بِسَمْعِ كُلِّ رَاوٍ يَتَّصِلْ إِسْنَادُهُ لِلْمُصْطَفَى فَالْمُتَّصِلْ

وقد تعقب الشيخ عبد الستار على الناظم فقال:

إِسْنَادُهُ لِلْمُنْتَهَى فَالْمُتَّصِلْ

السابقة إلى الفهم[1].

---

(١) وذلك أن البخاري رحمه الله، لم يكن مراده جمع الأحاديث فحسب، وإنما الاستنباط منها، لذلك، قطَّعَ الأحاديث، وأكثر من الآثار، والمعلَّقات، وكثير منها يستعملها في تراجم الأبواب، وأحياناً يترجم للباب بالآية من القرآن، فكان كتابه دليلاً على فقهه، لكنه فقيه حديث وسنة، لا فقيه رأيٍ، حتى قال جمع من الأئمة: فقه البخاري في تراجمه، أي العناوين التي وضعها.

ومن الأحاديث التي استدل بها البخاري في غير مظانها السابقة إلى الفهم، حديث: «لو أن أحدكم إذا أتى أهله قال: بسم الله، اللهم جنبنا الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتنا، فقُضِيَ بينهما ولد لم يَضُرَّه».

فقد أخرجه في الطهارة، (باب التسمية على كل حال، وعند الوقاع).

قال ابن حجر في الفتح (١/ ٢٤٢): وليس العموم ظاهراً من الحديث الذي أورده، لكن يستفاد من باب الأولى، لأنه إذا شرع في حالة الجماع وهي مما أمر فيه بالصمت، فغيره أولى.

[فائدة]:

قول ابن حجر [في حالة الجماع: وهي مما أُمِر فيه بالصمت]، لا دليل على ذلك إلا القياس على الخلاء، وهو قياس مع الفارق فيكون فاسد الاعتبار والصحيح أنه جائز والتحريم أو الكراهة حكمان شرعيان لا يثبتان إلا بدليل صحيح، وقد كانت العرب يعجبها ذلك، منها، قول الشاعر:

ويعجبني منك حال الجماع
لين الكلام وضعف النظر =

فضل صحيح مسلم:

[قال النووي]:

١ ـ قال مسلم: عرضت كتابي على أبي زرعة الرازي، فكل ما أشار أن له علة تركته، وكل ما قال إنه صحيح وليس له علة خرجته.

٢ ـ قال مسلم: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة.

شرط مسلم في صحيحه:

[قال النووي]:

قال ابن الصلاح: شرط مسلم في صحيحه أن يكون الحديث متصل الإسناد بنقل الثقة عن الثقة من أوله إلى منتهاه سالماً من الشذوذ والعلة.

عدد من خرَّج لهم مسلم ولم يخرِّج لهم البخاري:

١ ـ عدد من خرَّج لهم البخاري ولم يخرِّج لهم مسلم (٤٣٤) شيخاً.

= ولعل الصحيح في مناسبة الحديث للترجمة: أن قول باسم الله عند الجماع للحفظ من الشيطان ولما كانت الحشوش محتضرة ناسب أن يقول باسم الله ليحفظ نفسه، وقد صح في ذلك حديث عن علي رضي الله عنه، ولكنه ليس على شرط البخاري، لذلك تركه واستدل بحديث التسمية عند الجماع بجامع الحفظ من الشيطان في الكل والله أعلم.

٢ ـ عدد من احتج بهم مسلم ولم يحتج بهم البخاري (٦٢٥) شيخاً.

المعلَّقات[١] في الصحيحين:

[قال النووي]:

١ ـ قال ابن الصلاح: ما وقع في صحيحي البخاري ومسلم مما صورته صورة المنقطع، ليس ملتحقاً بالمنقطع في خروجه من حيز الصحيح إلى حيز الضعيف، بل هي موصولة من جهات صحيحة، لا سيما ما كان منها مذكوراً على وجه المتابعة ففي نفس الكتاب وصلها، فاكتفى بكون ذلك معروفاً عند أهل الحديث.

٢ ـ هكذا الأمر في تعليقات البخاري بألفاظ جازمة.

٣ ـ لم يصب ابن حزم حيث جعل مثل ذلك انقطاعاً قادحاً في الصحة، واستروح إلى ذلك في تقرير مذهبه الفاسد في إباحة الملاهي[٢].

---

(١) الحديث المعلَّق: هو ما حُذِف من مبتدأ إسناده راوٍ أو أكثر.

(٢) يقصد حديث: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحِرَ والحرير والخمر والمعازف...» الحديث، رواه البخاري برقم (٥٥٩٠) وقد وصله الطبراني والبيهقي، راجع فتح الباري لابن =

أحاديث الصحيحين مقطوع بصحتها:

[قال النووي]:

١ ـ قال ابن الصلاح: جميع ما حكم البخاري ومسلم بصحته فهو مقطوع بصحته، لأن الأمة تلقت ذلك بالقبول سوى من لا يعتد بخلافه ووفاقه في الإجماع[1]، والأمة في إجماعها معصومة من الخطأ.

٢ ـ قال إمام الحرمين: لو حلف إنسان بطلاق امرأته، أنَّ ما في البخاري ومسلم مما حكما بصحته من قول النبي ﷺ لما ألزمته الطلاق، ولا حنَّثته، لإجماع علماء المسلمين على صحتهما.

= حجر (١٠/٥٣) والسلسلة الصحيحة للألباني حديث رقم (٩١).

وهذا الحديث فيه بيان ما عليه علماء السوء الذين يفسدون الشريعة باتباعهم للهوى فيسهلون على الناس الحرام بقولهم: (مكروه) والمكروه عندهم: (طلب فعل) لا ترك!!!، وصدق فيهم قول أبي بكر الحصني الدمشقي: (فقهاء السوء مفسدون للشريعة) [كفاية الأخيار ٢/١٢٩].

(١) كالرافضة، ومن يهوِّن من شأن الصحيحين في هذا الزمان داعياً إلى إعادة النظر فيهما، وأنه ليس كل ما فيهما ـ بزعمه ـ صحيحاً، كدعاة التجديد من العقلانيين، ودعاة الوحدة المهزوزة، والتقارب المزيَّف.

عدد الأحاديث في الصحيحين:

١ ـ كتاب مسلم أربعة آلاف حديث دون المكررات.

٢ ـ البخاري أربعة آلاف حديث بإسقاط المكرر، وبالمكرر سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثاً.

٣ ـ مسلم رتَّب كتابه على أبواب فهو مبوَّب، ولم يذكر تراجم الأبواب لئلا يزداد حجم الكتاب.

عناية مسلم بضبط اختلاف الرواة:

١ ـ إذا كان بين الرواة اختلاف في حرف من متن الحديث، أو صفة الراوي، أو نسبه، فإنه يبيّنه.

٢ ـ من ذلك: تحريه في رواية صحيفة همام بن منبه[1] عن أبي هريرة رضي الله عنه، فإنه يكرر الإسناد المذكور في أولها، وينبه على ذلك،

---

(١) وتسمَّى الصحيفة الصحيحة، جمع فيها مائة وثمانية وثلاثون حديثاً، قال في مطلعها:
هذا ما حدَّثنا أبو هريرة رضي الله عنه عن محمد رسول الله ﷺ قال: فذكر الأحاديث.
وقد طبعها المكتب الإسلامي الزاهر بالاشترك مع دار عمَّار، بتحقيق الشيخ علي حسن عبد الحميد حفظه الله، حيث ذكر في مطلعها، أهمية هذه الصحيفة، وسبب تسميتها بذلك، ومن أخرجها في مصنفاته من المحدثين، فلتراجع هناك.

فيذكر الإسناد، ثم يقول: فَذَكَرَ أحاديث، منها: قال رسول الله ﷺ: «إذا توضأ أحدكم فليستنشق» الحديث.

تقسيم مسلم للأحاديث:

١ - يقسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

أ - ما رواه الحفاظ المتقنون.

ب - ما رواه المستورون والمتوسطون في الحفظ والإتقان.

ج - ما رواه الضعفاء والمتروكون.

٢ - إذا فرغ من القسم الأول (أ)، أتبعه الثاني (ب)، وأما الثالث (ج) فلا يُعَرِّج عليه.

البخاري ومسلم لم يستوعبا الصحيح:

١ - ألزم الدارقطني البخاريَّ ومسلماً إخراج أحاديث تركا إخراجها، مع أن أسانيدها أسانيد قد أخرجا لرواتها، فيلزمهما إخراجها على مذهبيهما.

٢ - هذا الإلزام ليس بلازم، فإنهما لم يلتزما استيعاب الصحيح، بل صح عنهما التصريح بذلك، وإنما قصدا جمع جمل من الصحيح.

أسباب رواية مسلم عن بعض الضعفاء ووجه الرواية عنهم:

عاب عائبون على مسلم روايته عن جماعة من الضعفاء والمتوسطين الواقعين في الطبقة الثانية الذين ليسوا من شرط الصحيح، ولا عيب عليه في ذلك، بل جوابه من أوجه ذكرها ابن الصلاح:

١ ـ أن يكون ذلك فيمن هو ضعيف عند غيره ثقة عنده، قال البغدادي: محمول على أنه لم يثبت الطعن المؤثر مفسر السبب.

٢ ـ أن يكون واقعاً في المتابعات والشواهد لا في الأصول، بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف رجاله ثقات ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسنادٍ آخر أو أسانيد فيها بعض الضعفاء على وجه التأكيد بالمتابعة.

٣ ـ أن يكون ضعف الضعيف طرأ بعد أخذه عنه باختلاط حدث عليه، فهو غير قادح فيما رواه من قبل في زمن استقامته، مثل: أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، فذكر الحاكم أنه اختلط بعد الخمسين ومائتين، بعد خروج مسلم من مصر.

٤ ـ أن يعلو بالشخص الضعيف إسناده، وهو عنده من رواية الثقات نازل[١]، فيقتصر على العالي[٢] ولا يطوِّل بإضافة النازل إليه، مكتفياً بمعرفة أهل الشأن.

النتيجة:

أن من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح عند مسلم فقد غفل وأخطأ، بل يتوقف ذلك على النظر في أنه كيف روى عنه، على ما بيَّنَّاه من انقسام ذلك، والله أعلم.

الكتب المخرَّجة على صحيح مسلم:

صنف جماعات من الحفاظ على صحيح مسلم

---

(١) الحديث النازل هو: ما كثرت رجاله بين مخرجه وبين النبي صلى الله عليه وسلم.

(٢) الحديث العالي هو: ما قلّت رجاله بين مخرجه وبين النبي صلى الله عليه وسلم.
قال البيقوني في منظومته:
وكل ما قَلَّتْ رجاله علا
وضده ذاك الذي قد نزلا
وقد قيل ليحيى بن معين رحمه الله في مرضه الذي مات فيه: ما تشتهي؟ قال: بيت خالي، وإسناد عالي. (مقدمة ابن الصلاح ١٣٠).

كتباً، وكان هؤلاء تأخروا عن مسلم، وأدركوا الأسانيد العالية، وفيهم من أدرك بعض شيوخ مسلم، فخرجوا أحاديث مسلم في مصنفاتهم المذكورة بأسانيدهم.

ويستفاد من مخرجاتهم ثلاث فوائد:

١ ـ علو الإسناد.

٢ ـ زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه.

٣ ـ زيادة ألفاظ صحيحة مفيدة.

منها: مسند أبي عوانة، روى فيه عن يونس بن عبد الأعلى وغيره من شيوخ مسلم.

البخاري ومسلم أخرجا حديث من لم يروِ عنه إلا راوٍ واحد:

١ ـ حديث المسيب بن حزن والد سعيد بن المسيب، في وفاة أبي طالب، لم يرو عنه غير ابنه سعيد، أخرجه البخاري ومسلم.

٢ ـ حديث عمرو بن تغلب:

«إني لأعطي الرجل والذي أدع أحب إلي» لم يرو عنه غير الحسن، أخرجه البخاري.

٣ ـ حديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: «يذهب الصالحون» لم يرو عنه غير قيس.

٤ ـ حديث رافع بن عمرو الغفاري، لم يرو عنه غير عبدالله بن الصامت، أخرجه مسلم.

٥ ـ حديث ربيعة بن كعب الأسلمي، لم يرو عنه غير أبي سلمة. ونظائر في الصحيحين لهذا كثيرة، والله أعلم.

أقسام الحديث

في معرفة الحديث الصحيح:

هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذٍ ولا علة[1].

في معرفة الحديث الحسن:

[قال النووي]:

قال الخطابي: ما عرف مخرجه واشتهر رجاله،

---

(١) وحاصل شروط الصحيح خمسة:
١ ـ اتصال السند.
٢ ـ عدالة الرواة.
٣ ـ تمام الضبط (وهو: قوَّة الحافظة بحيث يؤديه كما تحمَّله).
٤ ـ عدم الشذوذ (عدم مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه).
٥ ـ عدم العلة (وتكون في المتن كما تكون في السند، وهي شيء يقدح في صحة الحديث، ولا يطلع عليها غالباً إلا أصحاب هذا الشأن من العلماء).

وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء وتستعمله عامة الفقهاء.

قال الترمذي: الحسن ما ليس في إسناده من يُتهم، وليس بشاذ، وروي من غير وجه.

قال ابن الصلاح: هو قسمان:

أحدهما:

الذي لا يخلو إسناده من مستور لم تتحقق أهليته، وليس كثير الخطأ فيما يرويه، ولا ظهر منه تعمد الكذب، ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث قد عرف بأن روي مثله أو نحوه من وجهٍ آخر[١].

القسم الثاني:

أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة، ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان، إلا أنه مرتفع عن حال من يعد تفرده منكراً[٢].

---

(١) وهذا الحسن لغيره، وقد عرَّفه الدكتور محمود الطحّان في كتابه (تيسير مصطلح الحديث ٥٢)، قال: هو الضعيف إذا تعددت طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فِسْقَ الراوي أو كَذِبَهُ.

(٢) وهذا الحسن لذاته، ويفارق الصحيح لذاته بخفة ضبط الراوي. =

قال:

١ ـ على القسم الأول ينزل كلام الترمذي.

٢ ـ وعلى الثاني كلام الخطابي.

٣ ـ لا بد في القسمين سلامتهما من الشذوذ والعلة.

٤ ـ الحسن كالصحيح في جواز الاحتجاج به.

في معرفة الضعيف:

هو ما لم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن، وأنواعه كثيرة[١]، منها:

الموضوع[٢] ـ المقلوب[٣] ـ الشاذ[٤] ـ المنكر[٥] ـ

= قال البيقوني في منظومته:

وَالْحَسَنُ الْخَفِيْفُ ضَبْطَاً إِذْ غَدَتْ
رِجَالُهُ لاَ كَالصَّحِيحْ اشْتَهَرَتْ

(١) قال البيقوني:

وَكُلُّ مَا عَنْ رُتْبَةِ الْحُسْنِ قَصُرْ
فَهُوَ الضَّعِيْفُ وَهُوَ أَقْسَامَاً كَثُرْ

(٢) قال النووي في شرح مسلم (٥٦/١): هو المختلق المصنوع. وراجع مقدمة ابن الصلاح.

(٣) وهو: إبدال لفظ بآخر في سند الحديث أو متنه بتقديم أو تأخير ونحوه.

(٤) ما رواه المقبول مخالفاً لمن أولى منه (راجع تيسير مصطلح الحديث للطحان).

(٥) ما رواه الضعيف مخالفاً الثقة. (الطحّان).

المعلل[1] ـ المضطرب[2]، وغير ذلك[3].

في معرفة المرفوع:

ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة لا يقع مطلقه على غيره، سواءً كان متصلاً أو منقطعاً.

في معرفة الموقوف:

ما أضيف إلى الصحابي، قولاً له أو فعلاً أو نحوه، متصلاً كان أو منقطعاً، ويستعمل في غيره مقيداً.

---

(١) هو الحديث الذي اطُّلِع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة منها. (الطحّان).

(٢) قال البيقوني:

وَذُوْ اخْـتِـلاَفِ سَـنَـدٍ أَوْ مَـتْـنِ
مُـضْـطَـرِبٌ عِـنْـدَ أُهَـيْـلِ الْـفَـنّ

وقد قام بشرح هذا المتن، الشيخ علي حسن عبد الحميد فقال:

المضطرب: هو الحديث الذي يروى من قبل راوٍ أو رواة متعددين على أوجه مختلفة متساوية القوة لا يمكن الترجيح بينها ولا الجمع، وهذا الاختلاف أشعر بعدم ضبط الراوي أو الرواة، إذ يشترط في قبول الحديث كون الراوي ضابطاً، وغالباً ما يكون الاضطراب في السند، وقد يقع في المتن أيضاً.

(٣) ومن أقسام الضعيف: الموقوف ـ المقطوع ـ المرسل ـ المنقطع ـ المعضل.

في معرفة المقطوع:

هو الموقوف على التابعي، قولاً له أو فعلاً، متصلاً كان أو منقطعاً.

في معرفة المنقطع:

هو ما لم يتصل إسناده على أي وجهٍ كان انقطاعه، فإن كان الساقط رجلين فأكثر سمي أيضاً معضلاً[1].

في معرفة المرسل:

هو عند الفقهاء، وأصحاب الأصول، والخطيب البغدادي، وجماعة من المحدثين:

ما انقطع إسناده على أي وجهٍ كان انقطاعه، فهو عندهم بمعنى المنقطع.

وأكثر المحدثين لا يسمي مرسلاً إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله ﷺ[2].

---

(١) قال البيقوني:

وَالْمُعَضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ ... وَمَا أَتَى مُدَلَّسَاً نَوْعَانِ

(٢) قال البيقوني:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصَّحَابِي سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ =

مذاهب العلماء في الاحتجاج بالمرسل:

١ ـ مذهب الشافعي، وجمهور المحدثين، وجماعة من الفقهاء، أنه لا يحتج بالمرسل.

٢ ـ مذهب مالك، وأبي حنيفة، وأحمد، وأكثر الفقهاء، أنه يحتج به.

٣ ـ ومذهب الشافعي، أنه إذا انضم إلى المرسل ما يعضده احتج به، وذلك:

أ ـ أن يُروى مسنداً.

ب ـ أو مرسلاً من جهةٍ أخرى.

ج ـ أو يعمل به بعض الصحابة، أو أكثر العلماء[١].

مرسل الصحابي:

وهو روايته ما لم يدركه أو يحضره، كقول عائشة رضي الله عنها:

«أول ما بُدِىء به رسول الله ﷺ من الوحي الرؤيا الصالحة».

= وقد استدرك الشيخ عبد الستار على البيقوني في الشطر الأول فقال:

وَمُـرْسَـلٌ مِـنْ فَـوْقِ تَـابِـعٍ سَـقَـطْ

(١) وقد ذكر ذلك في «الرسالة».

فمذهب الشافعي والجماهير: أنه يحتج به.

إذا قال الصحابي: كنا نقول أو نفعل:

قال الجمهور من المحدثين، وأصحاب الفقه والأصول:

إن أضافه إلى زمن الرسول ﷺ، فهو مرفوع، وهو المذهب الصحيح.

قول الصحابي: أُمِرنا أو نُهينا، أو من السنة كذا:

كله مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير.

قول التابعي: من السنة كذا:

١ ـ الصحيح أنه موقوف.

٢ ـ قال بعض الشافعيين: مرفوع مرسل.

قول الصحابي

هل فعل الصحابي أو قوله حجة؟

١ ـ إن لم ينتشر فليس هو إجماعاً.

٢ ـ قول الشافعي الجديد أنه ليس بحجة.

٣ ـ إن قلنا أنه حجة قدم على القياس، ولزم العمل به، ولم تجز مخالفته[1].

٤ ـ تخصيص العموم بقول الصحابي فيه وجهان.

---

(١) قال العلاَّمة الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرحه لكتابه الصالح: (الأصول من علم الأصول): قول الصحابي حجة، وقوله مقدم على غيره، [ثم علل ذلك فقال]:

١ ـ لأنهم شاهدوا الرسول ﷺ وعرفوا من أقواله وأفعاله وأحواله ما لا يعرفه أحد.

٢ ـ ولأنهم أخلص لله نية وأبعد عن الهوى.

٣ ـ ولأنهم خير هذه الأمة بشهادة الرسول ﷺ.

٤ ـ ولأنهم مقدمون على غيرهم في كتاب الله فقال: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ وهذا يدل على أن لهم قولاً متبوعاً.

اختلاف الصحابة:

إذا اختلف الصحابة رضي الله عنهم على قولين، فإن قلنا بقول الشافعي القديم، يرجح أحدهما على الآخر بـ:

وجوه ترجيح قول الصحابي على الآخر:

١ ـ كثرة العدد.

٢ ـ بالأئمة، فيقدم ما عليه إمام منهم على ما لا إمام عليه.

٣ ـ إن كان مع الأقل إمام، والآخر أكثر ولا إمام فهما سواء.

٤ ـ إن استويا في العدد والأئمة، قدم من معه أحد الشيخين.

قول الصحابي الذي لم يخالف:

[قال النووي]:

فيه خمسة أوجه لأصحابنا العراقيين:

١ ـ أنه حجة وإجماع، وهو الصحيح عندهم.

٢ ـ حجة وليس بإجماع.

٣ ـ إن كان فتوى فقيه فهو حجة[1]، وإن كان حكم

---

(١) قال العلاّمة الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرحه لكتابه «الأصول»: والصحابة على ثلاثة أقسام: =

إمام أو حاكم فليس بحجة، وهو قول أبي علي بن أبي هريرة.

٤ ـ إن كان حاكماً أو إماماً كان إجماعاً، وإن كان فتيا لم يكن حجة.

٥ ـ ليس بإجماع ولا حجة، وهو المختار عند الغزالي في المستصفى.

قول التابعي:

١ ـ إن لم ينتشر فليس بحجة بلا خلاف.

٢ ـ إن انتشر وخولف فليس بحجة بلا خلاف.

٣ ـ إن انتشر ولم يخالف، فحكمه حكم قول الصحابي من غير مخالفة. ووجه ثاني: أنه ليس بحجة، والصحيح الأول، ولا فرق بين الصحابي والتابعي.

= ١ ـ من نصَّ الشارع على أن قولهم حجة.

٢ ـ من عرفوا بالإمامة في الدين والفقه في العلم، فقولهم حجة.

٣ ـ من لم يتصف بذلك فليس قولهم حجة.

المعنعن والمؤنن

الإسناد المعنعن:

تعريفه:

هو فلان عن فلان.

حكمه:

١ ـ مرسل، قاله بعض العلماء.

٢ ـ متصل، بشرطين:

أ ـ أن يكون المعنعن غير مدلس.

ب ـ إمكان اللقاء.

وهو الصحيح الذي عليه العمل، وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول.

فوائد:

١ ـ في اشتراط ثبوت اللقاء، وطول الصحبة، ومعرفته بالرواية، خلاف.

٢ ـ مسلم لم يشترط شيئاً من ذلك، وادّعى الإجماع عليه.

٣ ـ علي بن المديني، والبخاري، وأبي بكر الصيرفي، اشترطوا ثبوت اللقاء وحده، وهو الصحيح.

٤ ـ أبو المظفر السمعاني ـ الفقيه الشافعي ـ اشترط طول الصحبة.

٥ ـ قال أبو عمرو المقري: من شرطه أن يكون معروفاً بالرواية عنه.

الإسناد المؤنن:

تعريفه:

إذا قال: حدثنا الزهري أن ابن المسيب قال كذا.

حكمه:

١ ـ لا يلتحق بعن، ويكون منقطعاً حتى يبين السماع، وهو قول أحمد بن حنبل وجماعة.

٢ ـ هو محمول على السماع كعن، بالشرط المقدم، وهو قول الجماهير، وهو الصحيح.

زيادات الثقة

حكمها: مقبولة مطلقاً عند الجماهير من أهل الحديث والفقه والأصول.

حديث الثقة المنفرد:

١ ـ إذا روى العدل الضابط المتقن حديثاً انفرد به فمقبول بلا خلاف، نقل الخطيب البغدادي اتفاق العلماء عليه.

٢ ـ إذا رواه بعض الثقات الضابطين متصلاً، وبعضهم مرسلاً، أو رفعه في وقت، أو وقفه في وقت:

أ ـ الحكم لمن وصله، أو رفعه، سواء كان المخالف له مثله، أو أكثر، أو أحفظ، لأنه زيادة ثقة وهي مقبولة، وهو الصحيح الذي قاله المحققون من المحدثين، وقول الفقهاء، وأصحاب الأصول، وصححه البغدادي.

ب ـ الحكم لمن أرسله، أو وقفه، وهو قول أكثر المحدثين.

ج ـ الحكم للأكثر.

د ـ وقيل: للأحفظ.

التدليس

أنواع التدليس:

١ - أن يروي عمن عاصره[1] ما لم يسمع منه موهماً سماعه[2].

٢ - وربما لم يسقط شيخه، وأسقط غيره لكونه ضعيفاً، أو صغيراً، تحسيناً لصورة الحديث[3].

وهذا القسم مكروه جداً، ذمه أكثر العلماء، وكان شعبة من أشدهم ذماً له.

---

(١) قال ابن حجر في النكت على كتاب ابن الصلاح (٢/ ٦١٤):
قوله: عمن عاصره ليس من التدليس في شيء، وإنما هو المرسل الخفي.
ثم قال ص (٦٢٣): من ذُكر بالتدليس أو الإرسال، إذا ذكر بالصيغة الموهمة عمن لقيه فهو تدليس، أو عمن أدركه ولم يلقه فهو المرسل الخفي، أو عمن لم يدركه فهو مطلق الإرسال.

(٢) وهذا القسم يُسمى: تدليس الإسناد.

(٣) وهذا القسم يُسمى: تدليس التسوية.

٣ ـ أن ينسب شيخه، أو يصفه، أو يكنيه بما لا يعرف به كراهة أن يُعرف، ويحمله على ذلك:

أ ـ كونه ضعيفاً.

ب ـ أو يكون مكثراً من الرواية عنه. فيريد أن يغيّره كراهة تكرير الرواية عنه على صورة واحدة[1].

حكم رواية المدلس:

الصحيح ما قاله الجماهير من الطوائف:

١ ـ أن ما رواه بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع، فهو مرسل.

---

(١) ويسمى: تدليس الشيوخ.

قال البيقوني:

وَالْمُعْضَلُ السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ
وَمَا أَتَى مُدَلَّساً نَوْعَانِ

الأَوَّلُ الإِسْقَاطُ لِلشَّيْخِ وَأَنْ
يَنْقُلَ عَمَّنْ فَوْقَهُ بِعَنْ وَأَنْ

وَالثَّانِ لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفْ
إِسْنَادُهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفْ

واستدرك الشيخ عبد الستار فقال:

وَالثَّالِثُ لاَ يُسْقِطُهُ لَكِنْ يَصِفُ
إِسْنَادُهُ بِمَا بِهِ لاَ يَنْعَرِفُ

٢ ـ ما بينه فيه، كسمعت، وحدثنا، وأخبرنا، وشبهها، فهو صحيح مقبول يحتج به.

وفي الصحيحين وغيرهما من كتب الأصول من هذا الضرب كثير لا يحصى، كقتادة، والأعمش، والسفيانين، وهشيم، وغيرهم.

فائدة:

واعلم أن ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن ونحوهما، فمحمول على ثبوت السماع من جهةٍ أخرى، وقد جاء كثير منه في الصحيح بالطريقين جميعاً، فيذكر رواية المدلس بعن، ثم يذكرها بالسماع.

الاعتبار والمتابعة والشاهد

في معرفة الاعتبار:

تعريفه: إذا روى حمَّاد مثلاً، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.

يُنظر:

هل رواه ثقة غير حماد عن أيوب؟

أو: عن ابن سيرين غير أيوب؟

أو: عن أبي هريرة غير ابن سيرين؟

أو: عن النبي ﷺ غير أبي هريرة رضي الله عنه؟

فأي ذلك وُجِد عُلِمَ أن له أصلاً يرجع إليه، فهذا النظر والتفتيش يُسمّى: اعتباراً.

في معرفة المتابعة:

تعريفه:

أن يرويه عن أيوب غير حماد.

أو: عن ابن سيرين غير أيوب.

أو: عن أبي هريرة غير ابن سيرين.

أو: عن النبي ﷺ غير أبي هريرة رضي الله عنه.

فكل واحدٍ من هذه الأقسام يُسمى متابعة.

وأعلاها: الأولى، وهي: متابعة حماد في الرواية عن أيوب، ثم ما بعدها على الترتيب.

في معرفة الشاهد:

تعريفه: أن يُروى حديث آخر بمعناه.

فوائد:

١ - المتابعة تسمى شاهداً، ولا يسمى الشاهد متابعة.

٢ - إذا تفرَّد به أبو هريرة رضي الله عنه، أو ابن سيرين، أو أيوب، أو حماد، كان مشعراً بانتفاء وجوه المتابعات كلها.

٣ - يدخل في المتابعات والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، ولا يصلح لذلك كل ضعيف[1]، وإنما

---

(١) قال ابن الصلاح في المقدمة ص (١٧): ليس كل ضعف في الحديث يزول بمجيئه من وجوه، بل ذلك يتفاوت، فمنه ضعف يزيله ذلك بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجهٍ آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه =

يفعلون هذا لكون التابع لا اعتماد عليه، وإنما الاعتماد على من قبله.

= ضبطه له. وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال زال بنحو ذلك كما في المرسل الذي يرسله إمام حافظ، إذ فيه ضعف قليل يزول بروايةٍ من وجه آخر، ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً.

وراجع في ذلك: مقدمة تمام المنة للمحدث الألباني حفظه الله.

في معرفة الأفراد

تعريفه:

إذا انتفت المتابعات تمحَّض فرداً.

أحوال التفرد:

له أربعة أحوال:

١ ـ أن يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه، فهذا ضعيف، ويُسمّى: شاذاً[١]، ومنكراً[٢].

٢ ـ لا يكون مخالفاً، ويكون هذا الراوي حافظاً، ضابطاً، متقناً، فيكون صحيحاً.

٣ ـ أن يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسناً.

٤ ـ أن يكون بعيداً عن حاله، فيكون شاذاً، منكراً، مردوداً.

---

(١) الثقة ـ ومنهم من قال ـ المقبول يخالف من هو أوثق منه.

(٢) الضعيف يخالف الثقة.

النتيجة :

تحصَّل أن الفرد قسمان :

١ ـ مقبول .

٢ ـ مردود .

أولاً : المقبول : ضربان :

أ ـ فرد لا يخالف وراويه كامل الأهلية .

ب ـ فرد قريب منه .

ثانياً : المردود : ضربان :

أ ـ فرد مخالف للأحفظ .

ب ـ فرد ليس في راويه من الحفظ والاتقان ما يجبر تفرده .

حكم المختلط

إذا خلط الثقة لاختلال ضبطه بخرف، أو هرم، أو لذهاب بصره، أو نحو ذلك:

١ ـ قُبِل حديث من أخذ عنه قبل الاختلاط.

٢ ـ لا يقبل حديث من أخذ بعد الاختلاط، أو شككنا في وقت أخذه.

من المخلِّطين:

١ ـ عطاء بن السائب.

٢ ـ أبو إسحاق السبيعي.

٣ ـ سعيد الجريري.

٤ ـ سعيد بن أبي عروبة.

٥ ـ عبد الرحمن بن عبدالله المسعودي.

٦ ـ ربيعة، أستاذ مالك.

٧ ـ صالح مولى التوأمة.

٨ ـ حصين بن عبد الوهاب الكوفي.

٩ - سفيان بن عيينة[1].
١٠ - عبد الرزاق بن همام.
١١ - عارم - اختلط آخراً.

فائدة:

ما كان من هذا القبيل محتجاً به في الصحيحين، فهو مما عُلِمَ أنه أخذ قبل الاختلاط.

(١) قال النووي: قال يحيى القطان: أشهد أنه اختلط سنة سبع وتسعين، وتوفي سنة تسع وتسعين.

الناسخ والمنسوخ

تعريفه: النسخ: هو رفع الشارع حكماً متقدماً بحكم منه متأخر[1].

كيف يعرف النسخ:

يعرف النسخ بأمور:

١ - تصريح رسول الله ﷺ به، ك: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»[2].

٢ - قول الصحابي: «كان آخر الأمرين ترك الوضوء مما مست النار»[3].

٣ - بالتاريخ[4].

---

(١) والتعريف الجامع المانع أن يقال:
رفع الشارع دليل حكم شرعي متقدم أو لفظه، بدليلٍ متأخر من الكتاب والسنة.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه أبو داود، وصححه الألباني في صحيح أبي داود.

(٤) كقوله تعالى: ﴿ٱلْـَٔـٰنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا﴾. =

٤ ـ بالإجماع: كقتل شارب الخمر في الرابعة، فإنه منسوخ، عرف نسخه بالإجماع.

والإجماع لا ينسخ، ولا يُنسخ، لكن يدل على وجود ناسخ.

= قال الشيخ محمد بن صالح العثيمين في شرحه على الأصول من علم الأصول: أي قبل الآن: خلاف ذلك.

التعارض

تعريفه: إذا تعارض حديثان في الظاهر.

العمل عند التعارض:

١ ـ أن يمكن الجمع بينهما فيتعين، ويجب العمل بالحديثين جميعاً.

فائدة: مهما أمكن حمل كلام الشارع على وجه يكون أعم للفائدة، تعيّن المصير إليه.

٢ ـ أن يتضادا بحيث لا يمكن الجمع بوجهٍ، فإن علمنا أحدهما ناسخاً قدّمناه.

فائدة: لا يصار إلى النسخ مع إمكان الجمع، لأن في النسخ إخراج أحد الحديثين عن كونه مما يعمل به.

٣ ـ العمل بالراجح منهما، كالترجيح بكثرة الرواة وصفاتهم، وسائر وجوه الترجيح[١].

---

(١) قال النووي في المقدمة (١/٣٥): وهي نحو خمسين وجهاً، =

مثال الجمع:

حديث: «لا عدوى»[1] مع حديث: «لا يورد ممرض على مصح»[2].

وجه الجمع:

أن الأمراض لا تعدي بطبعها، ولكن جعل الله سبحانه وتعالى مخالطتها سبباً للإعداء، فنفى في الحديث الأول ما يعتقده الجاهلية من العدوى بطبعها، وأرشد في الثاني إلى مجانبة ما يحصل عنده الضرر عادة بقضاء الله وقدره وفعله.

فائدة:

قال: وإنما يقوم بذلك ـ أي بالجمع والترجيح ـ غالباً الأئمة، الجامعون بين الحديث والفقه والأصوليين[3]، المتمكنون في ذلك، الغائصون على المعاني الدقيقة، الرائضون أنفسهم في ذلك.

= جمعها الحافظ أبو بكر الحازمي في أول كتابه الناسخ والمنسوخ، وقد جمعتها أنا مختصرة، ولا ضرورة إلى ذكرها هنا كراهة للتطويل، والله أعلم.

(١) والحديث: «لا عدوى، ولا طيرة، ولا هامة، ولا صفر، ولا غول» رواه مسلم.

(٢) والحديث: «لا يوردنَّ ممرض على مصح» متفق عليه.

(٣) أي أصول الفقه وأصول الحديث.

في معرفة الصحابي والتابعي

أهمية هذا العلم:

به يعرف المتصل من المرسل.

١ ـ تعريف الصحابي:

كل مسلم رأى رسول الله ﷺ ولو لحظة[1].

هذا هو الصحيح في حده، وهو مذهب أحمد، والبخاري في صحيحه، والمحدثين كافة.

٢ ـ تعريف التابعي:

أ ـ هو من لقي الصحابي.

ب ـ وقيل من صحبه.

---

(١) ومن شرطه أن يكون مؤمناً به، ويموت على الإسلام.
أي لا يشترطون طول الصحبة، وإنما مجرد اللقاء ولو لحظة بالشرطين المتقدمين.

من آداب الرواية

١ ـ جرت عادة أهل الحديث بحذف قال ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقارىء أن يلفظ بها.

٢ ـ إذا تكررت كلمة قال، كقوله: حدثنا صالح قال: قال الشعبي، فإنهم يحذفون إحداهما في الخط، فيلفظ بهما القارىء.

حكم رواية الحديث بالمعنى[١]:

١ ـ إن لم يكن خبيراً بالألفاظ ومقاصدها، عالماً بما يحيل معانيها، لم يجز له الرواية بالمعنى، بلا خلاف بين أهل العلم.

٢ ـ المصنفات لا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى.

٣ ـ إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذي قاله الجماهير أنه يرويه على

---

(١) والجواز مذهب البخاري رحمه الله.

الصواب، ولا يغيّره في الكتاب، بل ينبه عليه حال الرواية في حاشية الكتاب، فيقول:

وقع كذا، والصواب كذا.

رواية الحديث بإسنادين:

إذا روى الشيخ الحديث بإسناد، ثم أتبعه إسناد آخر، وقال عند انتهاء هذا الإسناد: مثله، أو نحوه، فأراد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتصراً عليه، فالأظهر منعه، وهو قول شعبة.

وقال سفيان الثوري: يجوز بشرط: أن يكون الشيخ المحدث ضابطاً، متحفظاً، مميزاً بين الألفاظ.

ذكر الإسناد وطرفاً من المتن:

إذا ذكر الإسناد، وطرفاً من المتن، ثم قال: وذكر الحديث، فأراد السامع أن يروي عنه الحديث بكماله، فطريقه:

أن يقتصر على ما ذ كره الشيخ، ثم يقول:

والحديث بطوله كذا.

إذا قُدم بعض المتن على بعض:

اختلفوا في جوازه، وينبغي أن يُقطع بجوازه إن لم

يكن المقدم مرتبطاً بالمؤخر[1].

إذا قدُم المتن على الإسناد:

إذا قُدم المتن على الإسناد، وذكر المتن وبعض الإسناد، ثم ذكر باقي الإسناد متصلاً حتى وصله بما ابتدأ به، فهو حديث متصل والسماع صحيح.

فلو أراد من سمعه هكذا، أن يقدم جميع الإسناد، فالصحيح القطع بجوازه، وفيه خلاف[2].

إذا درس بعض الإسناد أو المتن:

يكتبه من كتاب غيره، ويرويه إذا عرف صحته وسكنت نفسه إلى أن ذلك الساقط. ولو بيَّنه في حال الرواية أولى.

إذا كان السماع: عن رسول الله ﷺ، وأراد أن يرويه: عن النبي ﷺ:

الصحيح الذي قاله حماد بن سلمة، وأحمد بن حنبل، وأبو بكر الخطيب: أنه جائز، لأنه لا يختلف به هنا معنى.

---

(١) وكل ذلك مداره على جواز الرواية بالمعنى.

(٢) والخلاف ينبني على جواز الرواية بالمعنى أو عدم جوازه.

من صيغ الأداء والتحمل

الفرق بين حدثنا وأخبرنا:

١ ـ مذهب مسلم الفرق بين حدثنا وأخبرنا:

أ ـ لا يجوز إطلاق لفظ حدثنا إلا لما سمعه من لفظ الشيخ.

ب ـ أخبرنا لما قرىء على الشيخ.

هذا الفرق هو مذهب الشافعي وأكثر أصحاب الحديث، وروي هذا المذهب أيضاً عن ابن جريج والأوزاعي والنسائي.

٢ ـ مذهب الزهري، ومالك، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد القطّان، والبخاري، ومعظم الحجازيين والكوفيين:

أنه يجوز أن تقول فيما قرىء على الشيخ حدثنا وأخبرنا.

٣ ـ مذهب ابن المبارك، ويحيى بن يحيى، وأحمد بن حنبل:

لا يجوز إطلاق حدثنا ولا أخبرنا في القراءة.

الاقتصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا:

جرت العادة بالاقتصار على الرمز في حدثنا وأخبرنا، فيكتبون من حدثنا (ثنا) ومن أخبرنا (أنا).

عند الانتقال من إسناد إلى إسناد:

إذا كان للحديث إسنادان أو أكثر، كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح) مأخوذة من التحول، يقول القارىء إذا انتهى إليها (ح) ويستمر في قراءة ما بعدها.

كيف يُعرِّف بمن هو فوق شيخه إذا خشي الالتباس:

ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه ولا صفته على ما سمعه من شيخه، لئلا يكون كاذباً على شيخه، فإن أراد تعريفه، يقول: قال حدثني فلان ـ يعني ابن فلان ـ أو نحو ذلك.

فهذا جائز حسن، قد أكثر منه البخاري ومسلم.

مثال ما وقع منه في البخاري:

(باب من سلم المسلمون من لسانه ويده) قال أبو معاوية: حدثنا داود هو ابن أبي هند، عن عامر قال: سمعت عبدالله هو ابن عمرو.

مثال ما وقع منه في مسلم:

(باب منع النساء من الخروج إلى المساجد) حدثنا عبدالله بن مسلمة، حدثنا سليمان يعني ابن بلال، عن يحيى وهو ابن سعيد.

من آداب كتابة الحديث:

يستحب لكاتب الحديث:

١ ـ إذا مرَّ بذكر الله عز وجل أن يكتب: عزَّ وجل، أو ما أشبه ذلك.

٢ ـ يكتب عند ذكر النبي ﷺ (صلى الله عليه وسلم) بكمالها، لا رامزاً إليهما[١] ولا مقتصراً على أحدهما.

٣ ـ يقول في الصحابي رضي الله عنه (رضي الله عنه)[٢].

٤ ـ إن كان صحابياً ابن صحابي، قال: (رضي الله عنهما).

٥ ـ يترضى ويترحم على سائر العلماء والأخيار.

---

(١) فلا يصح كتابة (ص) أو (صلعم) كما بيَّنه ابن الصلاح في مقدمته.

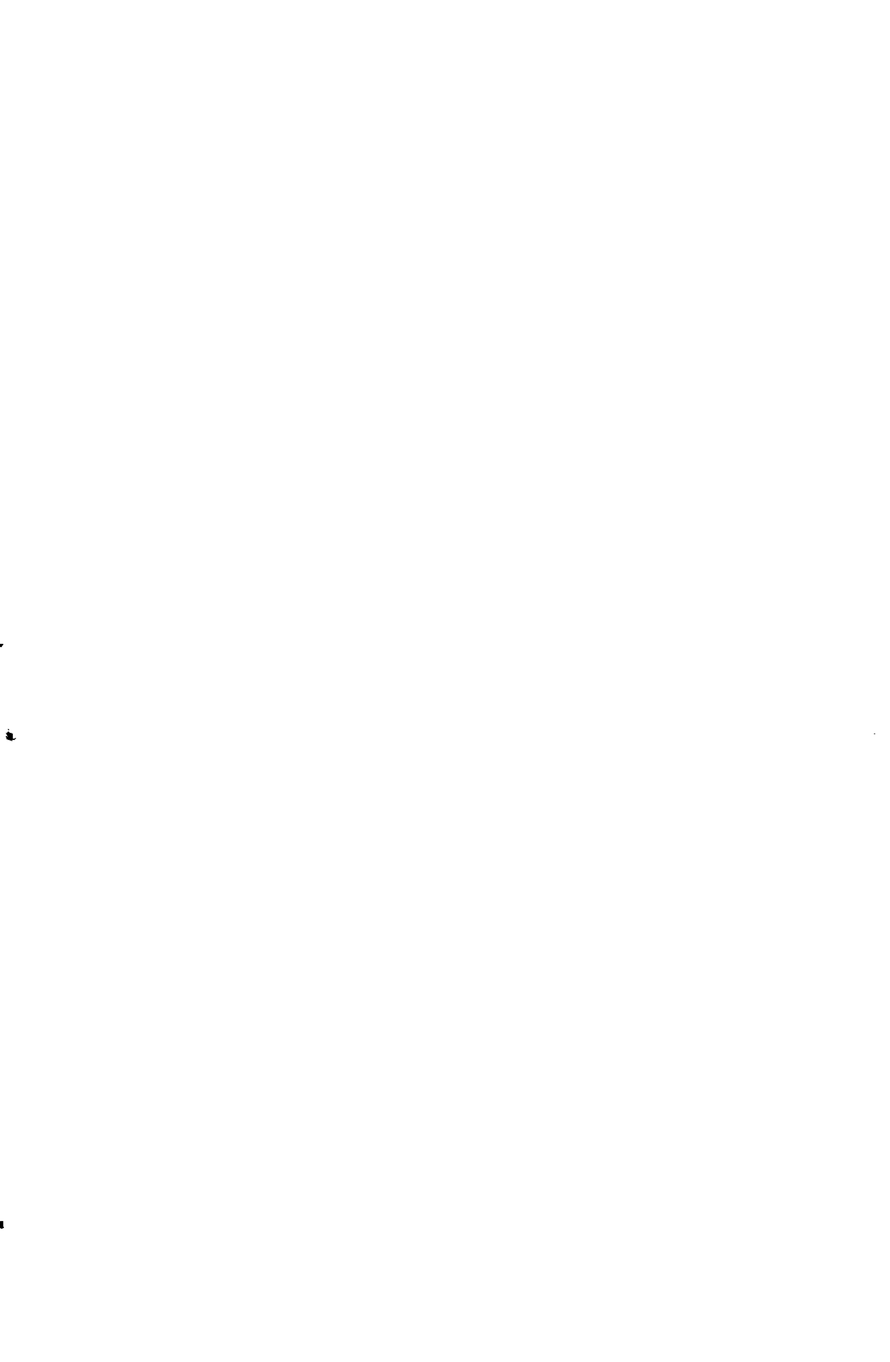
(٢) ولا يقوم مكانها (ر) أو (رض) راجع مقدمة ابن الصلاح.

فائدة:

ينبغي للقارىء أن يقرأ كل ما ذكرناه، وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه. ومن أغفل هذا حُرِم خيراً كثيراً[1].

---

(1) ومن أعظم الخير الذي يُحرَمُهُ: أجر الصلاة على النبي ﷺ، التي يُنَضَّر بها وجوه أهل الحديث لكثرة ذكرهم وقولهم؛ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم.
ولذلك كان أكثر المصلين على رسول الله ﷺ هم أهل الحديث أكرمهم الله ونوَّر وجوههم، وأما غيرهم فأكثر نقولاتهم: عن سِيْدِي فلان وسِيْدي عِلاَّن، فحرموا أنفسهم خيراً كثيراً، فضلاً عن وقوعهم في بدع كثيرة، سلَّمنا الله منها آمين.



فهرست المواضيع